

تساؤلات حول مشروع اصلاح منظومة العدالة بالمغرب

امغار محمد

الحوار المتمدن-العدد: 3783 - 9 / 7 / 2012 - 20:53

مواضيع وابحاث سياسية: المحور

أن المتتبع للنقاش الدائر حول الحوار الوطني من اجل إصلاح منظومة العدالة سوف يلاحظ أن الدعوة الى هذا النوع من النقاش من طرف الدولة لا يسجل إلا عند ارتفاع درجة الاحتقان المرتبط بحدوث تصرفات سلبية من لدن مؤسسات أو أشخاص أو عند استفحال تعسفات وخروقات ماسة بحقوق الأفراد وحررياتهم وأموالهم او عند التطاول على المصلحة العامة ولا سيما في جانبها السياسي المتصل بالانتخابات او جانبها الاقتصادي المرتبط بتبدير المال العام. والحوار كما هو ثابت من التجارب المغربية غالبا ما يكون متحكم فيه بواسطة لجن أو أجهزة منتقاة لضمان التوازن في احتكار مسار ونتيجة الحوار.

لذلك فانه بالاطلاع على المقترحات الأولية لمنهجية الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة سوف نجد انها تعتمد كإطار مرجعي على ارضية الاصلاح المتفق عليه بدءا بالدستور ونهاية بالبرنامج الحكومي المتعلق بالإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة, دون تحديد وطرح التساؤل الإشكالي التاريخي للعدالة بالمغرب والمرتبطة بتداخل المنظومة التقليدية بمنظومة فصل السلط بمعناه الوضعي بحيث نجد ان المنظومة التقليدية القائمة على أساس أن العدل أساس الدولة السلطانية وان العدالة والمؤسسة السياسية للحاكم وجهين لعملة واحدة قائمة على التكامل، إذ غالبا ما يأخذ مفهوم العدل السياسي معنى السيرة الحسنة و المتزنة للحاكم ولا مجال للحديث عن مفهوم استقلال السلطة القضائية عن سلطة الحاكم في هذا الإطار لان العدالة مرتبطة بمسؤولية الحاكم عن الرعية ,هذا في الوقت الذي يعتبر فيه المدخل الحديث القائم على أن العدالة تتطلب استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية وفق مقولة انه لا تجربة خالدة انه كلما اجتمعت السلط في يد واحدة إلا ومالت إلى التعسف ,لهذا فان التساؤل الجوهرى لمشروع الحوار حول منظومة العدالة ينبغي ان يقوم على مقاربة أي مدخل فلسفي وسياسي نريد ان نسلكه ل طرح النقاش حول العدالة؟ وما هي النتائج التي ينبغي التوصل إليها بناء على المدخل المختار؟.

أكد أن المتتبع للأدب الدستوري المغربي باعتبار الدستور الحالي واحد من المرجعيات المعتمد عليها لتحقيق أهداف الإصلاح، سوف يجد أن هذا التساؤل المرتبط بدولة الحداثة في إطار التقليد يعتبر من الإشكاليات الكبرى والجواب عن التساؤلات المرتبطة بها يعتبر المدخل الحقيقي لإصلاح العدالة، بحيث تعتبر كل الحصيلة التي سيتمخض عنها الحوار مجرد أجوبة لسؤال لم يطرح في حين ان السؤال المطروح سوف يبقى بدون جواب، ذلك أن تعزيز ضمانات استقلال السلطة القضائية وتسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة والقانون وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة وتأهيل الموارد البشرية العاملة في ميدان العدالة وتطوير إجراءات التقاضي بما يضمن فعالية القضاء ويرفع من جودة الخدمات القضائية وتأهيل وتحديث منظومة العدالة لمواكبة التحولات الوطنية والدولية، تساؤلات مرتبطة بتواجد مفهوم المواطن السياسي المتشبهت ب قيم دولة الحق والقانون ,أي القانون الذي يهدف الى تحقيق العدالة وليس القانون الهادف الى وضع كل فئة اجتماعية في مكانها ليتحقق التوازن المؤدي الى اعادة انتاج نفس النخبة، تكريسا للمبدأ التاريخي القائم على أن الخاصة والعامة طبقات مختلفة وبث العدل فيها مختلف كما يقول ابن رضوان في الشهب اللامعة.

ان الحوار حول العدالة يقتضي استحضار مفهوم أن القانون قاعدة عامة و مجردة من جهة و انها افراز لواقع مجتمعي من جهة اخرى, وان الهدف من القانون هو ضمان العدل والمساواة وهذا لن يتم دون إشراك الفرد المواطن في آليات الحوار، ذلك ان كل واحد يرغب في نظام عادل لا يمكن له المساس بخدمة العدالة واستقلال السلطة القضائية فلا يمكن تصور مكونات السلطة القضائية تضع ملفات مطلبية مرتبطة بالحياة والمعيش اليومي، لان في ذلك استجداء السلطة القضائية للسلطة التنفيذية وضرب لمبدأ الاستقلال والتجرد. ولا يمكن تصور استقلال السلطة القضائية في ظل غياب شروط الحياة الكريمة لمكونات جهاز العدالة، وانعدام مرجعية ثابتة للاجتهد القضائي وتضارب في المنظومة القانونية الصادرة عن السلطة التشريعية والتي تتغير بتغير القوى الضاغطة على مطبخ القانون المغربي الغير المنسجم أصلا في قواعده.

إن المشرع ملزم بمعرفة أن غاية القانون الوضعي هي تحقيق نظام اجتماعي قائم على العدل والمساواة من جهة ووضع آليات لضبط وإدارة المجتمع بشكل متزن من جهة اخرى, ومن المؤكد انه لا يمكن أن يقوم

القانون بهذا الدور، إلا إذا عالج الإشكاليات المحسوسة والملموسة للمجتمع والدولة وذلك بحلول ملائمة ومتطابقة مع البيئة الاجتماعية في أبعادها الثقافية والاقتصادية والسياسية، أي أن القانون ينبغي أن ينمو ويتطور على أساس خلق توازن بين حاجتين ملحتين، أولهما تهيئة نظام قانوني مترابط ومتناسك بهدف تحقيق العدل والمساواة. وثانيهما البحث بواسطة القانون عن الحلول المقبولة في الوسط الاجتماعي لتخفيض درجة الاحتقان لأنها من المفروض أنها مطابقة لما هو عادل ومنطقي.

إن الإصلاح بواسطة القانون ينبغي تبعا لذلك أن يقوم على أساس الرجوع إلى سوسيولوجيا القانون، لأن ذلك في تصورنا سوف يؤدي الى التماهي مع المتخيل الجمعي للمجتمع الذي يعتبر من الأهمية بمكان للخروج من استبداد الجهاز التشريعي للدولة المتحكم فيه من طرف أنصار المدرسة الوضعية التي تجعل القانون وليد الدولة ويخدم الفئة المتحكمة في دواليها، ذلك ان التشريع وان كان إجباريا باعتباره متحكما فيه من طرف أجهزة الدولة وسلطتها التشريعية فان مساهمته في التطور والتنمية لن تكون مجدية الا اذا كان مقبولا في الوسط والواقع الاجتماعي.

رئيس الحكومة

يستمد مشروع الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة مرجعيته من دستور المملكة الذي كرس مبدأ استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعزز دوره في حماية حقوق الأفراد والجماعات وحررياتهم، ومن توجهات جلالة الملك الذي أولى القضاء أهمية خاصة في خطبه السامية، ثم من التصريح الحكومي الذي جعل الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة في صدارة أولويات برامج الإصلاح الحكومي. ويأتي الاهتمام بموضوع إصلاح العدالة اعتباراً للدور الحيوي للعدل في البناء الديمقراطي وتوطيد الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وحماية حقوق والتزامات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ولكون القضاء ملاذاً لصون الحقوق والحرريات وضمان ممارستها الفعلية، وتحقيق الأمن القضائي، والالتزام بسيادة القانون، وترسيخ الثقة الكفيلة بالتحفيز على المبادرة والاستثمار. ويروم مشروع إصلاح العدالة إشراك مختلف الفعاليات في تحمل مسؤولية إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، سواء تعلق الأمر بالفاعلين في قطاع العدالة من قضاة، وكتاب ضبط، ومحامين، وموثقين، وعدول، ومفوضين قضائيين، وخبراء... إلخ، أو بهيئات المجتمع المدني ذات الاهتمام بهذا الميدان، قصد الوصول إلى توافق اجتماعي بشأن إصلاح العدالة يمثل خارطة طريق لهذا الإصلاح، وذلك في إطار مقاربة تشاركية وإدماجية تراعي كون إصلاح القضاء شأنًا يهم كافة مكونات المجتمع وفعالياته. إلى ذلك شكل حدث تنصيب الهيئة العليا للحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة من طرف جلالة الملك يوم 08 مايو 2012 بالدار البيضاء محطة أساسية في سياق مسلسل هذا الإصلاح، حيث حدد لها جلالته في الكلمة السامية التي ألقاها بهذه المناسبة كهدف " **بلورة ميثاق وطني واضح في أهدافه ومحدد في أسبقياته، وبرامجه، ووسائل تمويله، ومضبوط في آليات تفعيله وتقويمه** "، وهي الهيئة التي "تم الحرص على أن تشمل تركيبها التعددية، جميع المؤسسات الدستورية، والقطاعات الحكومية والقضائية، وتمثيلية وازنة للمجتمع المدني، ومختلف الفعاليات المؤهلة المعنية بإصلاح منظومة العدالة."

عبد الجليل البخاري-الرباط

كشفت وزيرة العدل المغربية مصطفى الرميد عن ميثاق إصلاح منظومة العدالة التي تعتبرها الحكومة بقيادة حزب العدالة والتنمية، أحد أهم تحديات برنامجها الحكومي، وذلك بعد أكثر من عام على إطلاق الحوار الوطني في المغرب لإصلاح السلطة القضائية.

ورغم أن هذا الميثاق حدد أهدافا إستراتيجية وآليات لتنفيذها، فإن عدة هيئات حقوقية وعدلية تتخوف من بروز معوقات أمام تفعيل الميثاق على أرض الواقع.

ويتضمن هذا الميثاق الذي أعلن عنه الرميد خلال لقاء في الرباط، ستة أهداف إستراتيجية كبرى و36 هدفا فرعا و200 آلية تنفيذ، وقال إنه يهدف إلى إرساء استقلال السلطة القضائية وترسيخ منظومة العدالة.

حوار موسع

وأكد الميثاق الذي يشكل حصيلة حوار موسع شاركت فيه عدة أطراف من تخصصات مختلفة في إطار الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، أنه يهدف إلى معالجة الاختلالات في قطاع العدالة، خصوصا عبر تأهيل وتدريب القضاة والنواب العاميين والمحامين، وتكريس الشفافية في التعيينات بالمناصب والإجراءات التأديبية للعاملين في القطاع.

وتتص خطة إصلاح العدالة والتي من المقرر عرضها على البرلمان للتصويت عليها، على وضع آلية لمراقبة مدى نزاهة القضاة عبر مراقبة مستوى معيشتهم ومدى تناسبها مع مداخيلهم المهنية (الرواتب والمكافآت).

كما تتضمن إحداث تعديلات في القانون الجنائي المغربي لجعله متناسقا مع المواثيق الدولية التي صادقت عليها الرباط، ومع دستور المغرب لعام 2011 والذي تم التصديق عليه في خضم ما يوصف بالربيع العربي.



مخلي يعتقد أن ميثاق إصلاح القضاء
بحاجة إلى المزيد من النقاش الجزرية

معوقات التطبيق

وبينما طُغت الحسابات السياسية على اللقاء البروتوكولي للإعلان الرسمي للخطة بمقاطعته من قبل أحزاب المعارضة، أبدت عدة أطراف وممثلو جمعيات مهنية في القطاع تخوفات من العراقيل التي قد تواجه تطبيق الخطة.

وفي هذا الإطار اعتبر ياسين مخلي رئيس نادي قضاة المغرب -وهو هيئة تمثيلية للقضاة- أن النقاش حول الميثاق سابق لأوانه لكونه ما زال يحتاج إلى تنزيل مقتضياته في النصوص التنظيمية، مضيفا أنه ما زال أيضا بحاجة إلى الانفتاح على جميع العاملين وإشراكهم في إصلاح منظومة العدالة عبر النقاش الذي سيتواصل في البرلمان.

ولاحظ مخلي في تصريح للجزيرة نت أن مطلب تحسين الأوضاع المادية للقضاة الذي تضمنها الميثاق هو "تحصيل حاصل، باعتبار أن ذلك مقرر بكتاب الملك محمد السادس منذ أربع سنوات، ويتطلب فقط إصدار مرسوم لتحديد التعويضات والمنافع الممنوحة للقضاة".

ورغم أن نادي قضاة المغرب كان قد انسحب من الحوار الوطني لإصلاح العدالة، فإن مخلي أوضح أن الهيئة كانت حاضرة في النقاش العام بشأنه، بل وساهمت بمذكرة اعتبر مضمونها "جد متقدم" عما جاء به الميثاق.

وكان النادي قد طالب في وقت سابق أثناء وقفة احتجاجية لقضاة المغرب، الدولة بضمان حماية القضاة عبر التزامها بتطبيق النظام الأساسي لرجال القضاء، والمبادئ الدولية المتعلقة باستقلال سلطة القضاء.



بوعشرين: إصلاح القضاء بحاجة إلى إرادة سياسية من كافة الأطراف الجزيرة

إرادة سياسية

من جهته أكد الإعلامي توفيق بوعشرين على أهمية هذه الخطة لإصلاح اختلالات العدالة في المغرب، إلا أنه شدد على ضرورة وجود إرادة سياسية من قبل جميع الأطراف لإخراجها من إطارها النظري إلى أرض الواقع.

وقال بوعشرين في تصريح للجزيرة نت إن هذه الخطة تحتاج بشكل أساسي إلى "موارد مالية مهمة لتنفيذها وكذا بقطعة المجتمع المدني، وجرأة أكبر في البرلمان لمناقشتها".

وركز في هذا الصدد على ما اعتبرها أحد أهم بنود هذا الإصلاح وهو النيابة العامة والمفتشية العامة، مشددا على "ضرورة انبثاقهما من روح دستور 2011، على أساس عملهما بحرية ومسؤولية وشفافية بعيدا عن مراكز الدولة وأذرع الدولة العميقة".

وكانت وزارة العدل المغربية قد نشرت مؤخرا لأول مرة في تاريخها لائحة بأسماء عدد من القضاة عرضوا على مجالس تأديبية للمجلس الأعلى للقضاء، تضمنت أيضا أماكن عملهم وسبب متابعتهم والقرارات الصادرة بحقهم والتي تراوحت بين العزل من الوظيفة والإحالة على التقاعد والتوقيف المؤقت والإنذار والبراءة.

الجزيرة: المصدر

بعد سنة من الحوار .. الرميد يعرض مضامين ميثاق إصلاح العدالة



(هسبريس- محمد بلقاسم (صورة منير امحيدات

الجمعة 13 شتنبر 2013 - 00:40

ميثاق إصلاح منظومة العدالة، والذي عرض وزير العدل والحريات مصطفى الرميد، أمس الخميس بالرباط مضامين أنه يبنثق الملك على مضامينها، مؤكدا بعدما انتهى إلى التوصيات التي توجت بموافقة أشرفت عليه هيئة عليا على مدى سنة، آلية تشمل 353 إجراء تنفيذيا، تم تضمينها في عن ستة أهداف رئيسية و36 هدفا فرعا، وضعت لتنفيذه الفعلي 200 بالميثاق المخطط الإجرائي المرفق.

في كلمته الافتتاحية أنه "يحق لنا أن نقر بأن وبعدما اعتبر وزير العدل والحريات، "اللحظة التي نعيشها تاريخية"، أكد سواء على مستوى إنجاز أطواره، وتفعيل مختلف آلياته، قد كان مشروعا ناجحا بكل المقاييس، الحوار الذي ساهمنا جميعا في تنظيم محكم، وما استخدم فيه من آليات مبتكرة، جمعت بين آراء منهجيته التشاركية والإدماجية، أو على صعيد ما ميزه من "الوطن وخارجه والممارسين، ومقترحات المهتمين، دون أن تغفل توصيات ذوي الخبرة من داخل المهنيين

تشخيصا لوضعية العدالة بما يبرز إشكالياتها، الرميد قال إن ميثاق الإصلاح تم تصميمه في جزأين اثنين، يتضمن الأول العدالة، مبرزا أنه "بناء على هذا التشخيص تمت بلورة الرؤية العامة لإصلاح منظومة والصعوبات التي تعترض سيرها، "رأسمة التوجهات الكبرى التي يجب أن تحكم هذا الإصلاح

الإستراتيجية الكبرى المحددة في ستة أهداف، أما الجزء الثاني من الميثاق حسب وزير العدل، فيتناول بالتفصيل الأهداف والارتقاء بفعالية القضائية، وتخليق منظومة العدالة، وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات، تشمل توطيد استقلال السلطة العدالة، وتحديث الغدارة القضائية، وتعزيز حكومتها ونجاعة القضاء، وإنماء القدرات المؤسسية لمنظومة

العليا، و11 ندوة جهوية غطت الخريطة القضائية وفي تقديمه لمعطيات الميثاق أوضح الرميد أنه شهد 41 اجتماعا للهيئة النتائج التي تم التوصل الكتابية لـ111 هيئة ومنظمة، و104 ندوة مواكبة على صعيد المحاكم، واصفا للمملكة، والاستشارات إليها بالإيجابية، والخلاصات غنية

خلاله إلى تأهيل عدالتنا، والنهوض بها، وزير العدل والحريات أوضح أن الميثاق الجديد "مخطط مجتمعي، نرمي من المتقاضين، من نزاهته، والرفع من فعاليته"، مشددا على أن الهدف هو الاستجابة لتطلعات وتعزيز استقلال قضائنا، ودعم الدعاوى، وسرعة في البت، وجودة في الأحكام، وحزم في بساطة في الإجراءات، وسهولة في الولوج، وشفافية في سير التنفيذ

هذا الحوار"، يقول الرميد الذي شدد على أن سيكون بعيدا عن الموضوعية أن نعتبر أن إصلاح منظومة العدالة قد بدأ مع "بها"، ونحن مدينون لها بما وقفنا عليه في تشخيصنا لواقع عدالتنا من إيجابيات نفخر "جهودا إصلاحية سبق وأن بذلت، العدالة هو ورش مستمر، أنجز فيه ما أنجز، أن "الموضوعية تقتضي أن نؤكد على أن ورش إصلاح مضييفا في هذا السياق والأشمل، وهو إلى أن "ما ميز حوارنا هو أننا أردنا أن نجعل منه مبادرة الإصلاح الأعمق وسيتواصل"، قبل أن يلتفت الانتباه وانخرطهم المسؤول، وعزمهم الراسخ على السير بعدالتنا نحو هدف يقتضي تحقيقه تظافر الجهود، ودعم ومساهمة الجميع، "الأفضل

مما لا جدال فيه أن العدالة هي بمثابة مرآة تنظر وتقيم من خلالها [الأأمج](#) مختلف جوانب رقيها أو عكس ذلك. وإذا اختلف اثنان في مقاربة تعريف مصطلح العدالة لاختلاف وتشعب زواياها، فيمكن تبسيط هذا المصطلح في عبارة تتناولها العامة وتكمن في " أنه لكل ذي حق، حقه". وإذا كان هذا المفهوم سلس في نطقه وفي مضمونه، فالعسر كل العسر يكمن في معاينته واليقين بكونه واقع معاش شمولي ومطلق لا ريب فيه .

أعتقد أنه، بخصوص هذا الورش المهيكل والواعد، وجب الوقوف على بعض النقط الأساسية والتي يمكن حصرها فيما يلي: أولاً، الظرفية التي نصبت فيها الهيئة التي أناط بها عاهل البلاد، برئاسة السيد الرميد وزير العدل والحريات وشخصيات بارزة مشهود لها باهتمامها وبنضالها عمليا وعلميا في هذا المجال، مسؤولة بلورة إطار جديد لمنظومة العدالة في المغرب. إطار قادر على المزج بين الخصوصيات الأخلاقية المغربية وبين مختلف الموائيق الدولية المصادق عليها أمميا. ويتأتى هذا المنعطف في مجال العدالة تماشيا وتفعيل مقتضيات دستور 2011 المؤسس لمبدأ المسؤولية والمحاسبة في مجال تدبير الشأن العام وكذا تفعيل مطلب ضمان كرامة المواطن المغربي التي كانت من بين المطالب الأساسية الشعبية التي استجاب لها عاهل البلاد ضمن خطاب 9 مارس.

ثانيا، لقد لمس المواطن المغربي أن المصطلح الذي تم التنصيص عليه هو مصطلح العدالة لما يرقى به هذا المصطلح عن مصطلح القضاء من زاوية اتساع مضمون المصطلح الأول مقارنة مع الثاني. وبالتالي فورش الإصلاح لا يستهدف إصلاح مجال القضاء فحسب لما شهده من تشنجات بين فعالياته، ولكنه يستهدف كذلك تجاوز السلوكيات السلبية وتارة البهمة التي كانت قائمة بين المواطن ومجال القضاء. فاستعمال مصطلح العدالة يعكس الرغبة في إعادة الثقة أو نوع من "التصالح" والانسجام بين الفعاليات القضائية وفي نفس الوقت بين هذه الفعاليات ومحيطها المؤسستي ومن خلاله المواطن المغربي. ثالثا، كما كان في حياد الفعاليات السياسية من ضمن مكونات هذه الهيئة، إشارة موضوعية وجدية أريد من خلالها إبراز المنحى الذي يرغب في أن تتحلى بها منظومة العدالة في المغرب بمعنى منظومة مصاغة بفعاليات مختلفة ومتعددة الخلفيات بعيدة عن الحساسيات الحزبية لتخلص الهيئة إلى تصور يتجاوز في مضمون مقتضياته البعد السياسي التي تبقى غالبا "المساته" متممة بصيغة تمويهية تتطلب لتفعيلها اجتهادات قد تكون صائبة وقد تكون غير ذلك. التساؤل الذي وجب طرحه إذا يكمن في قدرة هذه الهيئة على إبداع ميكانيزمات أو آليات مؤهلة لضمان استقلالية الجهاز القضائي لكون هذا التساؤل هو من بين الرهانات الاستراتيجية والمنتظرة من طرف المواطن المغربي والفعاليات ذوي النيات الحسنة لانجاح عمل الهيئة. أم أن المسألة قد تتجاوز المقتضيات لتتصطم بالبعد الاخلاقي البشري والعلاقاتي والسلوكيات السلبية التي مما لا شك فيه كانت من بين العناصر التي أدت إلى حتمية فتح هذا الورش الاصلاحى الواعد ؟

رابعا، وجبت كذلك الملاحظة إلى أن المنهجية المعتمدة في إصلاح ورش العدالة هو شبيه بالمنهجية التي تم اعتمادها خلال التعاطي مع مشروع الجهوية الموسعة المغربية من خلال تبني المقاربة التشاورية كسبيل حضاري جد متقدم بين مختلف مكونات الهيئة وبين هاته والفعاليات المشكلة لمحيطها قصد إشراك الكل وفي نفس الوقت إلزام وإشراك الكل في تفعيل نتائج ما سينجم عن مشاورات هيئة إصلاح العدالة في مغرب الكل. بل أبعد من ذلك هو ما يجب استنتاجه من التزامن بين الانتهاء من عمل هذه الهيئة والتوقيت المرتقب للاستحقاقات الجماعية والجهوية التي من المحتمل أن تتم خلال نفس الظرفية. خامسا، من الأكد أن الفعاليات التي أهلت لإنجاح هذا الورش الذي يعتبر، بعد دستور 2011، الأرضية الحاسمة في تطور البلاد ونموها، لها من الخبرة والأهلية ما يجعلها تتجاوز تلك المنهجية المتهالكة والتي أبانت عن عدم فعاليتها وجودها لانعدام تناغمها والمحيط المعتمدة فيه أي تلك المنهجية التي تقتصر على استنباط نموذج معين والاقتران على استنساخه قصد تفعيله في المغرب. ففعاليات هذه الهيئة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه هي فعاليات وطنية وغيورة على رقي هذا البلد وستسعى من دون أدنى شك لإبراز مؤهلاتها من خلال ابتداع وابتكار منظومة متميزة لعدالة مغربية الجذور والأسس ومتماشية والمفهوم الكوني للعدالة.

سادسا، لا يجب تبني رؤية ضيقة اتجاه ورش إصلاح العدالة في المغرب بمعنى أنه لا يجب الربط بينه وبين حزب أو شخص معين، ولكن الرؤيا الجديدة والموضوعية هي تلك المتخذة من هذا الورش ورشا وطنيا ومجتمعيا لا حزبية ولا شخصية تكتسيه ولا أعتقد أنه ثمة ذرة للشك في عدم بلوغ أهدافه لكونه مؤثر بإرادة سياسية استجابت لإرادة شعب مغربي متشبث بوطنيته وبملكه ودينه ويعي كل الوعي ان تقدم البلاد ونموها لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا ولا حقوقيا هو رهين بضرورة المشاركة في نجاح هذا الورش والذي يعتبر من إحدى أبرز ركائز التنزيل والتفعيل القويم لدستور 2011 دستور الكرامة والعدالة والمساواة والتعددية أي دستور متضمن في ثناياه منظومة عدالة تلي لكل ذي حق حقه متجاوزة للإقصاء والطبقية والزبونية.

سابعاً، وجب الاعتراف بكون ورش إصلاح مجال العدالة هو من بين الأوراش التي تتمنى شعوب كل الدول ليس فقط في فتحه ومعالجته وإنجاح تفعيله. وإذا نجحت نضالات بعض الشعوب في ذلك، فما زالت شعوب أخرى تعيش السلبيات المتعددة والمختلفة لغياب العدالة بسبب غياب الإرادة السياسية لمديري شأنها العام. فيفضل بقضة وفطنة الشعب المغربي الوطني واستماتته لإنجاح أوراش القضايا المصيرية لبلده وحفاظا منه على الاستثناء المغربي مستندا في ذلك على التوجيهات الحكيمة لضمان وحدة البلاد ومتجاهلا لكل ما من شأنه أن يزرع الفتنة والبلبل الجوفاء في مخيلته قصد إبقاءه في قبضة الاحتقان

الاجتماعي والصراعات الهاوية، فقد استطاع المغرب، بافتخار واعتزاز مواطنيه أولاً، وبشهادة جل الدول المتقدمة، على المضي بثبات يقين ورزين على تخطي خطوة تلو الخطوة ليبلغ في هذه المرحلة، وبجرعة وإرادة ثابتتين، خطوة ضرورة إنجاح ورش إصلاح منظومة العدالة. إنه مسلسل إصلاح ورشات وجبت لتخطيها تبني الحكمة والتضامن والتأزر والنقاش البناء الايجابي بين مختلف مكونات الشعب المغربي مترفعا في ذلك عن الايديولوجيات الهدامة وتجاهلها والتصدي لها قصد إنجاح كل خطوة من هذه السلسلة المتتالية والمتماسكة والتي بإنجاحها ستقود هذا البلد إلى ما يرضاه له ضامن وحدته وشعبه يجعله في مصاف الدول المتقدمة التي تتنافس بينها بخصوص مستوى رقي منظومة عدالتها الضامنة والمزكية لرفيها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

د.حبيب عنون

باحث في العلوم الاقتصادية والاجتماعية

إعلان خطة إصلاح العدالة بالمغرب

إصلاح القضاء كان من شعارات المظاهرات التي خرجت بالمغرب في إطار الربيع العربي (الأوروبية-أرشيف)

كشف وزير العدل المغربي مصطفى الرميد عن خطة جديدة لإصلاح منظومة العدالة في البلاد، جاءت ثمرة لحوارات موسعة شاركت فيها شخصيات تنتمي لمختلف المجالات ذات العلاقة بقضايا العدالة والقضاء.

وقال الرميد أمس الخميس في مؤتمر صحفي شارك فيه عدد من أعضاء الحكومة التي يقودها [حزب العدالة والتنمية](#) (إسلامي) إن الحوار الذي تمخضت عنه وثيقة إصلاح العدالة بالمملكة تميز برغبة الجميع في تحقيق إصلاح جذري مبني على حشد كل قوى المجتمع.

وسعت الخطة إلى التعاطي مع كامل الانتقادات التي كانت توجه لقطاع العدالة بما في ذلك تأهيل وتدريب القضاة والنواب العاميين والمحامين، وترسيخ الشفافية في التعيينات والإجراءات التأديبية للعاملين بنظام القضاء.

وتنص تلك الخطة التي يفترض أن تعرض للتصويت في البرلمان، على وضع آلية تراقب مستوى عيش القضاة ومدى ملاءمته مع ما يتلقونه من رواتب وعلاوات.

وتتضمن أيضا تعديلات في القانون الجنائي بشكل يجعله متناسقا مع المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب ومع دستور 2011 الذي رأى النور على خلفية احتجاجات اندلعت شرارتها في 20 فبراير/شباط من العام ذاته في خضم موجة الربيع العربي التي انطلقت من تونس.

يُشار إلى أن إصلاح القضاء والعدالة ومكافحة الفساد كان من الشعارات الرئيسية التي رفعها المشاركون بالمظاهرات التي شهدتها عدة مدن مغربية منذ ذلك التاريخ.

كما أن "العدالة والتنمية" جعل من مطلب إصلاح القضاء ومكافحة الفساد إحدى النقاط الرئيسية في برنامجه السياسي قبل دخول الانتخابات التشريعية السابقة لأوانها التي نظمت في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 وحصل فيها على الرتبة الأولى مما خوله تولى رئاسة الحكومة.

وكالات:المصدر